واقع القطاع الزراعي في الجزائر

د. طالبي بدر الدين * د. لعساس أسية **

الملخص:

تواجه الجزائر معضلة حقيقية نتيجة اعتمادها على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5% من صادراتها، يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، مما يؤثر سلبا على كل مؤشراتها الاقتصادية في حالة انخفاض اسعار النفط، لهذا لابدّ من البحث على حلول ناجعة للتخلص من هذه المشكلة العويصة وذلك بالاستثمار وتحديث القطاع الزراعي، وتأهيله على نحو يجعله قادرا على القيام بالمهام المنوطة به لتحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، التبعية الغذائية، الأمن الغذائي.

Summary:

The Algerian economy has depended for many yeas on gaz and pétrol “blak oil” wich represents 97.5% of his exports, then the Algerian economy is based on energy. And the collapse of all price has really affected, the Algerian notionl economy, and to overcom this crisis, we must encourage investment and especially be based on development and modernization of agriculture.

The key words: the agricultural sector, Food dependence, Food security.

المقدمة:

لقد اعتمدت الجزائر منذ استقلالها على عائدات النفط لتحقيق أهداف التنمية، هذا ما جعل تطور مسار اقتصادها مرهونا بالتقلبات الدولية في اسعار البترول، وقد سبق أن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها بسبب الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية سنة 1986م - 2004م التي صاحبها انخفاض كبير في إيراداتها، فظهرت نتائجها على كل المؤشرات الاقتصادية بداية من عجز الميزانية

* أستاذ محاضر قسم – أ - المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي.
**أستاذة محاضرة قسم– أ - المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

العامة للدولة وصولا إلى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مستوى التضخم، بسبب هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري أمام تغيرات أسعار البترول وعدم تنويع صادراتها، فإن هناك حاجة ملحة للبحث عن حل أنجع يركز على القطاع الفلاحي لأهميته ودوره الكبير في الاقتصاد الوطني.

الاشكالية:

جاءت الدراسة لتسلط الضوء على واقع القطاع الزراعي بالوقوف على حقيقته ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إلى حالة الأمن الغذائي، وهذا ما يتناوله التساؤل الرئيسي.

هل القطاع الزراعي في الجزائر قادر على تحقيق الأمن الغذائي؟

الفرضيات:

لتسهيل معالجة وتحليل الموضوع تم وضع الفرضيات التالية:

1- تطوير القطاع الزراعي مرهون بإرادة حقيقية تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي.

2- يعتبر تحديث وتثمين القطاع الزراعي مكسبا حقيقيا للاستقلال الاقتصادي والقضاء على التبعية الغذائية.

3- وضع استراتيجية تنموية في القطاع الزراعي لتنويع الصادرات خارج المحروقات، وتحقيق نمو اقتصادي معمم ومستدام.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- يساهم القطاع الزراعي في توفير جزء كبير من غذاء السكان.

2- يساهم القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية وينوع من الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي فهو يشكل أفضل السبل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في:

1- إبراز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للقطاع الزراعي.

2- البحث عن بدائل للقطاعات غير المتجددة، وهذا بإسهام القطاع الزراعي على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

3- محاولة تشخيص المعوقات والعقبات التي يعاني منها القطاع الزراعي، وهذا لتخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

محتويات الدراسة:

من أ جل الا لمام بمو ضوع الدرا سة، والإجا بة عن التساؤل الرئي سي واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى مقدمة تبين أن سبب هشاشة الاقتصاد الجزائري هو اعتماده على النفط، وأربعة محاور يتناول المحور الأول السياسة الفلاحية، وأمّا المحور الثاني فيتطرق إلى التبعية الغذائية والأمن الغذائي، أمّا المحور الثالث فيتطرق إلى دور التجديد الفلاحي والريفي في تحسين الأمن الغذائي، ويليه خاتمة تضمنت أهم العراقيل التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر وبعض الحلول والاقتراحات لتجاوزها.

المحور الأول: السياسة الزراعية (الفلاحية)

تلعب السياسة الفلاحية دورا هاما وحساسا في تنمية القطاع الفلاحي، وتجعله يتجاوز العقبات والعراقيل التي تحدّ من فعاليته، ليصبح دوره استراتيجيا في التنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم السياسة الزراعية

تتضمن مجموعة مختارة من الو سائل والأ ساليب الا صلاحية الزراعية التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي(1)، فمن خلالها تتدخل الدولة لتوجيه نشاط القطاع الزراعي، وتنميته وحمايته من الواردات.

ثانيا: أهداف السياسة الزراعية

1- ترمي السياسة الزراعية إلى تحقيق العقلانية والرشادة في استخدام الموارد وهذا لتفادي استنزافها كلية، كما تحاول الحدّ من اتساع الفوارق بين الدخول والمستويات المعيشية بين الأفراد.

2- تحقيق الانسجام والترابط بين جميع الأطراف التي لها علاقة بالقطاع لتنميته من مختلف جوانبه والرفع من فعاليته ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثالثا: أنواع السياسات الزراعية

تم تقسيم السياسات الزراعية إلى عدة أنواع لأغراض التحليل فقط، كون كل هذه السياسات تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض.

1- سيا سة الإنتاج الزرا عي: هي مجمو عة من ا لإجراءات التي ترمي إ لى تحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة المساحة المزروعة وكفاءة الزراع ورؤوس أموالهم، وهذا بالاعتماد على الأساليب الحديثة والاستفادة من خدمات الإرشاد والتدريب الزراعي.

2- السياسة السعرية الزراعية: وهي مجموعة من الإجراءات تؤدي إلى تكوين هيكل

(1) خلف بن سليمان بن خضر النمري، دور الزارعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1999، ص321.

الأسعار في المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، حيث يمكن من خلالها التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الهامة ومستوى الاكتفاء الذاتي، والحدّ من تقلبات الاسعار للسلع الغذائية والزراعية والعمل على استقرارها.

3- السياسة التسويقية: وهي الوسيلة التي يحصل بها المزارع على حصته من إنفاق المستهلك على السلع الزراعية. فالتسويق الزراعي يمثل كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي فهي بذلك تساهم في خلق القيمة المضافة* وفرص التوظيف، فرسم سياسة تسويقية ثابتة تحدد الحد الأدنى لسعر المنتج إضافة لهامش ربح معقول تؤدي إلى استمرار العملية الإنتاجية وربط الاستيراد بالتصدير لإنقاذ المنتجات الزراعية الوطنية وعدم السماح للمنتجات الأقل جودة من المنتج الوطني بالدخول إلى البلاد، وتشجيع الصناعات الزراعية وتحفيزها لاستعمال المنتجات الزراعية المحلية، والموازنة بين العرض والطلب على أساس مراعاة الزمن والكمية باستخدام واستحداث الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة التي تؤدي بدورها إلى زيادة دخل المنتجين والمستهلكين كل على حدّى(1).

4- السياسة الهيكلية: وهي مجموعة من الإجراءات لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية التي قد تغفل في خضم التغيرات التي قد تحدث في حجم المشاريع الزراعية، أو خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، أو جرّاء التغير الفني بين المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم أو جديد، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية.

رابعا: السياسات الزراعية في الجزائر

لقد كانت مختلف السياسات الزراعية التي طبقت منذ الاستقلال غير منسجمة مع برامج وأهداف التنمية الاقتصادية، ممّا ساهم في بروز اختلالات هيكلية ومشاكل متتالية ازدادت حدتها في السنوات الأخيرة** ويمكن التمييز بوضوح بين مراحل كثيرة(2):

---

* إن إنتاج أي سلعة زراعية هو خلق منفعة مادية امتلاكية وزمانية ومكانية للمستهلك مع أنه يجب معرفة أن مواصفات السلع الزراعية والغذائية تختلف باختلاف البلدان المنتجة لها ونوعية المدخلات التي تساهم في إنتاجها.

(1) هشام محمد رضوان، التسويق الزراعي، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص09.

** من أهم صور المشاكل والاختلالات انخفاض الإنتاجية الزراعية، وسوء استغلال الموارد المتاحة.

(2) بالاعتماد على: عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر، من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، العدد 22، 2003.

1- مرحلة التسيير الذاتي: أخذ الاستقلال دلالة خاصة في الوسط الزراعي والريفي، حيث انتظم القطاع العمومي (المسمى بالتسيير الذاتي) لاستغلال أكثر من 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد عمومي (أي بمعدل أكثر من 1000هكتارا للمستفيد). لم تطبق فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال 1961م-1962م وهذا نتيجة التدخل المستمر للدولة حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية متمثلة في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، ويبدو أن السلطة كانت تعيد أنذاك استخدام النموذج الزراعي الاستعماري المطبق لغاية نهاية الستينات، حيث تواصلت الصادرات الفلاحية نحو الاسواق الخارجية (من خمور، حمضيات، وفواكه) كما بقي نظام الإنتاج الخاص بهذه المنتوجات على الوتيرة نفسها التي كان عليها في العهدة الاستعمارية، حيث كان يوظف في الفترة 1964م-1965م حوالي 237400عاملا من بينهم 100.000عامل موسمي وكانت الأراضي المزروعة تمثل أنذاك حوالي 30% من المساحات المستغلة، واعتمادا على فكرة خاطئة تتمثل في كون القطاع العمومي قد وصل مستوى من التطور التقني في تحسين الإنتاج، غير أنه وجد نفسه في مواجهة مشاكل عديدة مرتبطة بالتسيير، والتموين، والتمويل، والتسويق....

2- مرحلة الثورة الزراعية: صدر قانون الثورة الزراعية سنة 1971م وفق برنامج طرابلس وميثاق الجزائر 1964م الذي يرمي إلى خلق مجموعة من التعاونيات بهدف إزالة العراقيل وتحقيق سياسة فلاحية وبعث تنمية ريفية من خلال إعادة هيكلة الأراضي الزراعية وتوفير شروط استغلال الأرض.

3- مرحلة تحرير القطاع الفلاحي: جرت هذه العمليات في فترة طويلة نسبيا، حيث اتخذت إجراءات لتحرير القطاع من قبل السلطة العمومية الجزائرية ابتداء من توقيف عمليات الاصلاح الزراعي، وتميزت بالإسراع في ذلك خلال الثمانينات.

فقدت الدواوين الفلاحية والتعاونيات من سنة 1976م احتكار تسويق المواد الفلاحية، بالإضافة إلى إجراءات الحدّ من توسيع تأميم أراضي الحواص لضمان تشجيع الملكيات الخاصة لتحقيق زيادات في الإنتاج الذي عرف كسادا لا مثيل له في الفترة التي عمم فيها التأميم، ومن جهة أخرى تم إدراج إصلاح القروض الفلاحية من أجل إعادة النظر في كيفيات منحها من جديد. وأخيرا تم تحرير أسعار الخدمات

من الموقع الالكتروني:
http://journals.Openedition.Org/insaniyat/727≠tocfrom1n8

- سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2006-2007، ص147- 164.

بشكل تدريجي.

4- مرحلة إصلاح البذية الزراعية من خلال التنمية الفلاحية: أحدثت هيكلة جديدة على القطاع الفلاحي سنة 1987م، إذ من خلالها وزعت حوالي 2.8 مليون هكتار على مستغلين فلاحيين وذلك حسب القانون 87-19 الصادر في نوفمبر 1987م، وكانت هذه التقسيمات على هيئة مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) ومستثمرات فلاحية فردية (EAI) وتجلت سنة 1999م بالشكل التالي:

الجدول (I-1): حالة البنى الفلاحية سنة 1999م.

نوع الملكية	المعدود	المساحة الكلية (هكتار)	المساحة المتوسطة (هكتار)
الملكيات الخاصة	903000	4700000	5.20
منح الأملاك العقارية الفلاحية	70593	119477	1.69
مجموع/جزئي للمزارع الخاصة	973593	4819477	4.95
مستثمرة فلاحية جماعية	29556	1839163	62.23
مستثمرة فلاحية فردية	22206	220285	9.25
مجموع/فرعي:ج.ف.م/م.ف.ف	51762	2059448	39.79
مزارع نموذجية	165	138500	839.39
نوعيات آخرى أرض عمومية	38876	513328	13.25
مجموع/ فرعي مزارع عمومية	90803	2713276	29.90
المجموع العام	1064396	7527753	7.08

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES

5- مرحلة الإصلاحات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA يحمل بين طياته أهدافا لمواجهة التحديات الكبرى التي يفرضها الظرف الاقتصادي الجديد في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واكتساب أحسن المدعامات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC"، ونتلخص أهم أهدافه في:

- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني؛
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية؛
- تحقيق تنمية مستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية؛

- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لا سيما المنتجات الزراعية البيولوجية؛
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها، وخلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية؛
- رفع مداخيل المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم؛
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح.

المحور الثاني: التبعية والأمن الغذائي

إن الحديث عن القطاع الزراعي يقودنا حتما إلى تطرق إلى التبعية والأمن الغذائي، فعدم التخطيط الجيد للسياسات الزراعية يؤدي إلى عدم ترشيد استخدام الموارد المتاحة، كما يحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي.

أولا: التبعية الغذائية

تعاني الجزائر كباقي بلدان العالم الثالث من التبعية الغذائية، وهذا ما جعل الدولة أمام تحد خطير ذي أبعاد سياسية، واقتصادية، واجتماعية. فالتبعية الغذائية تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو نذرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة(1).

فالجزائر تعاني من التبعية شبه المطلقة للخارج لتلبية متطلبات سكانها من المنتجات الغذائية المختلفة، حيث نجد أن معظم المنتجات المستوردة تعتبر من المواد الأساسية، وتؤكد المعطيات أن المنتجات الغذائية* شكلت وحدها 78% من فاتورة الواردات الغذائية سنة 2013.

(1) فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص54.

* هذه المنتجات هي: الحبوب ، السكر، البقوليات، الحليب، البن، الشاي.

الشكل (II-1): تطور الواردات الغذائية في الجزائر

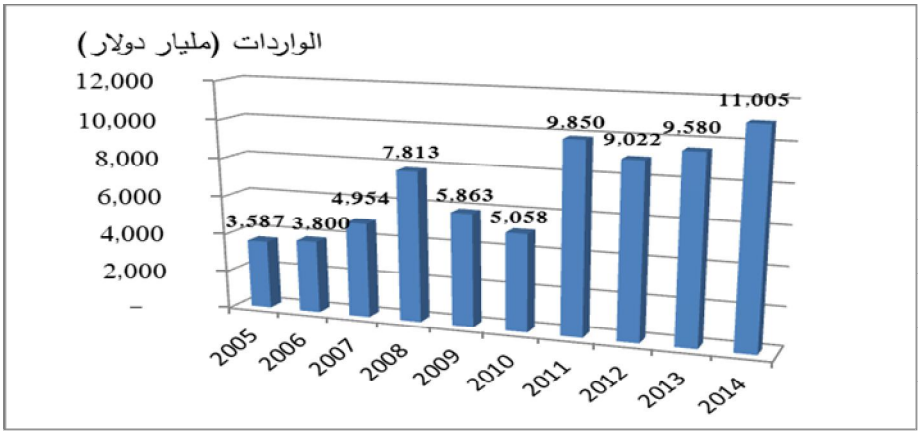

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من قبل

La Direction General de Douanes, "Statistiques du Commerce extérieur de L'Algérie ".

يتضح لنا من خلال المعطيات أن الواردات الغذائية ارتفعت من حوالي 3.6 مليار دولار سنة 2005م إلى ما يقارب 8 مليار دولار سنة 2008م ثم انخفضت سنة 2011م إلى 9.85 مليار دولار ثم بلغت 11 مليار دولار سنة 2014م، ويعود سبب ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية سنة 2008م إلى الجفاف الذي ضرب البلد في تلك السنة والذي أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج مختلف المنتجات الزراعية وما نتج عنه من مضاعفة الاستيراد، أمّا الانخفاض الذي حدث في واردات سنة 2009م فيعود إلى الشروع في تطبيق برنامج التجديد الفلاحي الريفي. غير أن ارتفاع الفاتورة وصل سنة 2014م إلى 11 مليار دولار هذا يدل على فشل الدولة الرامية إلى التقليل من التبعية الغذائية(1).

ثانيا: الأمن الغذائي

هو مفهوم حديث طرحته منظمة الغذاء والزراعة الدولية "فاو" في ستينات القرن الماضي، ويتمثل في قدرة الدولة لتحقيق الغذاء الكافي لأفراد المجتمع بالكمية المناسبة وفي جميع الأوقات.

فالهدف الأساسي للأمن الغذائي هو توفير الامكانية الفيزيائية والاقتصادية لحصول

(1) علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الأحياء، العدد 19، 2016، ص199.

كافة الأفراد على الغذاء الكافي الضروري، على الأصعدة الثلاثة معًا: الأفراد، الأسر، الوطن (2).

ويضم الأمن الغذائي خمسة أركان أساسية تتمثل في(3):

1- توفير المواد الغذائية لجميع السكان سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمية؛

2- استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، وتأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين؛

3- توفير المواد الغذائية لجميع السكان بأسعار تتناسب مع دخلهم؛

4- توفير المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة دوليا لتحقيق سلامة الغذاء؛

5- اتخاذ الإجراءات لمساعدة المواطنين الفقراء الذين لا تكفي دخولهم لتأمين كفايتهم من المواد الغذائية.

كما ويضم الأمن الغذائي مجموعة من الأبعاد يمكن تلخيصها في النقاط التالية(4):

- البعد الزمني: امكانية تلبية الحاجيات الغذائية باستمرار سواء أكانت على المدى القريب أو البعيد.
- البعد الكمي: من خلال حصول الفرد على احتياجاته من المواد والعناصر الغذائية الصحيحة حسب المقررات من الطاقة و العناصر الغذائية.
- البعد النوعي: وترتبط النوعية بمصدر الغذاء من حيث كونه من أصول نباتية أو حيوانية.
- البعد الاجتماعي: يعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان، لذا على الحكومات أن توفره بالكميات الكافية والجودة المناسبة، وبالأسعار التي تمكن الفرد من اقتنائها بشكل مستمر وبهذا يتحقق الاستقرار الاجتماعي.
- البعد الاقتصادي: هناك علاقة ارتباط بين مستوى الأمن الغذائي والإنتاجية، فتوفر الغذاء للأفراد بالكمية والنوعية المناسبة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس صحيح.

---

(2) سميرة الزعبي، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، ورقة العمل رقم 17، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سورية، 2006، ص03.

(3) صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2010، ص10.

(4) محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص16-18.

• البعد السياسي: إن حدوث عجز غذائي في أي دولة يشكل تهديدا لاستقرار أمنها الداخلي، وقد يؤدي إلى إضرابات، ومظاهرات وأعمال الشغب.

هناك لبس وخلط بين مفهوم الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، هذا الأخير يعرف على أنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً(1).

يتميز مصطلح الأمن الغذائي مقارنة بالاكتفاء الذاتي بكونه أكثر شمولية.

* فالأمن الغذائي لا يعني فقط إنتاج الغذاء، بل أيضا كفاية و سلامة واستدامة الغذاء؛

* الأمن الغذائي لا يعتمد على الإنتاج المحلي فقط، بل يمكن أن يتحقق بالاستيراد أو المساعدات الغذائية الأجنبية؛

* أمّا الاكتفاء الذاتي فمفهومه نسبي، حيث لم يحدد نسبة الاحتياجات هل هي الحدّ الأدنى أو الأعلى أو المتوسط؛

* كما أن الاكتفاء الذاتي لا يعتمد على الإنتاج الزراعي فقط بل يجب ربطه بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية(2)....

المحور الثالث: دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحسين الأمن الغذائي

عملت هذه السياسة على تعزيز الأمن الغذائي، والعمل على تفعيل قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة. وكانت الخطوة الأولى القرار الحكومي بمسح ديون كافة الفلاحين سنة 2009م بغية تشجيع الاستثمار.

أولا: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يتمثل الهدف الشامل الذي تسعى لتحقيقه سياسة التجديد الفلاحي والريفي لضمان توفير أمن غذائي مستدام من جهة، وتحقيق تنمية بشرية متوازنة من جهة أخرى، دون اقصاء وتهميش في الأقاليم الريفية التي أعيد إحيائها.

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية التكامل الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص213.

(2) زبيري وهيبة ، التهديدات البيئية واشكالية بناء الأمن الغذائي، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة سطيف -2-، السنة الجامعية 2013-2014، ص39.

الشكل (III-1): أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

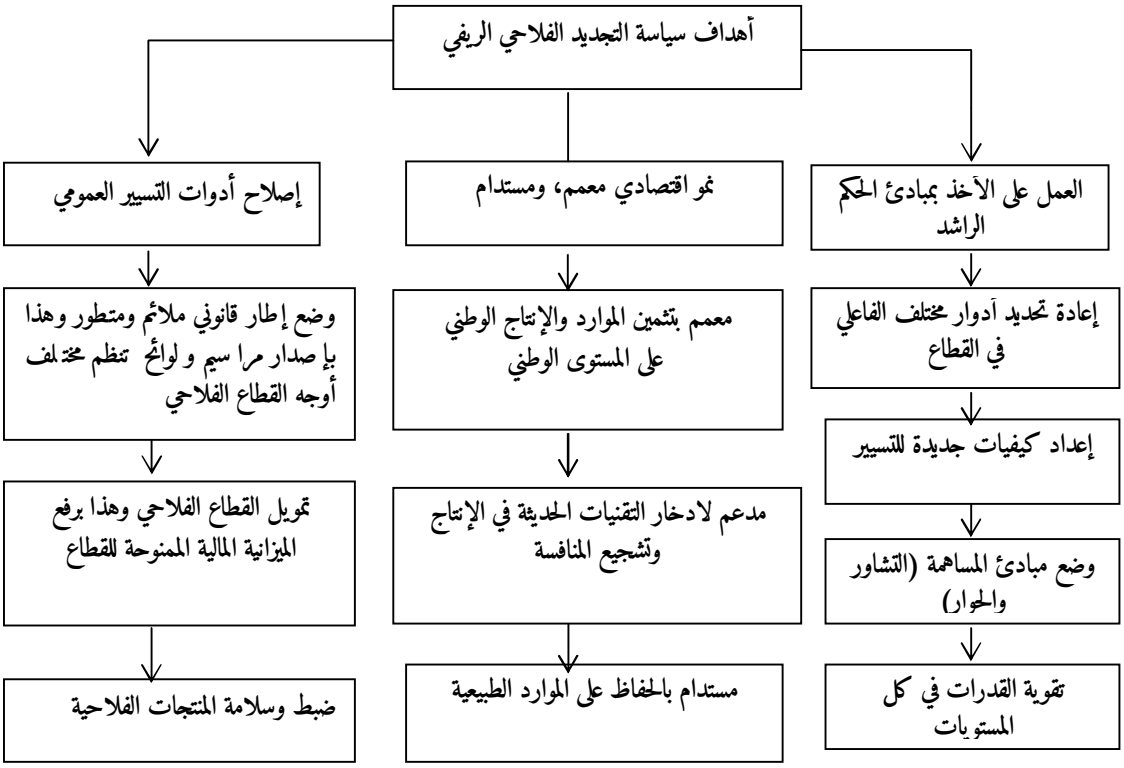

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2014-2015، ص173-174.

ثانيا: ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

ينقسم البرنامج الجديد إلى محورين أساسيين هما(1):

1- محور التجديد الفلاحي: يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وتوسيع الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

2- محور التجديد الريفي: يهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والرعوية والموارد النباتية والمائية.

(1) أنظر: شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 312، 313، 314.

ثالثا: تقييم برامج التجديد الفلاحي والريفي

يمكن تلخيص أهم نتائج هذا البرنامج في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-1) تقييم برامج التجديد الفلاحي والريفي

التجديد الفلاحي	التجديد الريفي
	* 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة أطلق منها 10842 مشروع أي نسبة 89%، وتحقق منها في نهاية 2014م: 6468 مشروع أي نسبة 60% موزعة:
* رفع المردودية الإنتاجية، حيث قدر معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2009-2014 نسبة 11%.	* 10% لإعادة تأهيل القرى.
* قيمة الإنتاج الفلاحي بلغت سنة 2009م: 1507 مليار دينار ولتبلغ سنة 2014م: 2761 مليار دينار.	* 37% لتنويع النشاطات الاقتصادية.
	* 50% لتثمين الموارد الطبيعية.
	* 3% لإعادة تأهيل المورث المادي والغير مادي.
	* توزيع أكثر من 7 مليون شجرة.
	* 71500 محاضرة وملتقى.
	* فك العزلة عن المناطق النائية بـ 18000 كلم.
	* اتساع المساحة المخصصة للتشجير 223000هكتار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2014-2015، ص173-174.

الخاتمة:

يعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء، غير أنه يواجه في الجزائر معوقات بحكم ما تنطوي عليه من خصائص التخلف التقني والاقتصادي والاجتماعي.

أولا: معوقات القطاع الزراعي

1- تراجع مستمر في المساحات المزروعة على حساب التوسع المعماري من جهة والإهمال من جهة أخرى؛

2- يطغى على طابع الملكيات في الجزائر الطابع الحيازي الصغير الذي يتميز بالإنتاجية المحدودة؛

3- عدم توفير مستلزمات الإنتاج بالكم والوقت المناسب بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها؛

4- تدني البحث العلمي في المجال الزراعي؛

5- ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب عامل المخاطرة وجمود النظام الإداري؛

6- ضعف التمويل في القطاع الزراعي، وغياب العدالة عند تقديم الدعم المادي والمالي؛

7- تفاشي الأوبئة والأمراض التي تفتك بالثروة الحيوانية والنباتية؛ بالإضافة إلى الجفاف والفيضانات وظاهرة التصحر؛

8- نقص الإرادة السياسية لإنجاح السياسات الفلاحية المختلفة؛

ثانيا: الاقتراحات

1- تثمين المساحات الزراعية المتوفرة والعمل على توسيعها، والاستثمار في الأراضي الصحراوية؛

3- تبادل الخبرات والتجارب بين الجزائر والدول الأخرى والبحث عن السبل الكفيلة لتطوير قطاعها الزراعي؛

4- العمل على بناء القدرات العلمية والتكنولوجية التي لها دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي؛

5- ترشيد استعمال الموارد الطبيعية، والعمل على تجديدها أو البحث عن موارد بديلة؛

6- توسيع الاعتماد على تقنيات الري الحديثة؛

7- القضاء على البيروقراطية في منح القروض وترقية الاستثمار الفلاحي.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- خلف بن سليمان بن خضر النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص321.

2- صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2010، ص10.

3- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية التكامل الدولي، دار الأجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص213.

4- فوزي غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص54.

5- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص16-18.

6- هشام محمد رضوان، التسويق الزراعي، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص09.

الرسائل الجامعية:

1- زبيري وهيبة ، التهديدات البيئية واشكالية بناء الأمن الغذائي، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة سطيف -2-، السنة الجامعية 2013-2014، ص39.

2- سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2006-2007، ص147-164.

3- صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2014-2015، ص173-174.

المجلات والدوريات والدفاتر:

1- سميرة الزعبي، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، ورقة العمل رقم 17، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سورية، 2006.

2- شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.

3- علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الأحياء، العدد 19، 2016.

4- عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر، من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، المجلة الجزائرية في الانثروبيولوجية والعلوم الاجتماعية، العدد 22، 2003.

المواقع الالكترونية:

1- http://journals.Openedition.Org/insaniyat/727≠tocfrom 1n8 تاريخ الاطلاع 2017/12/20

المراكز الحكومية:

1- Direction General de Douanes, "Statistiques du Commerce extérieur de L'Algérie".

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES